التي أصبح عندها البحث عن مخرج جاد محكوماً بقوانين الشراكة الائتلافية بين العمل والليكود، وهي التي استقرت عند موافقة الطرفين على تحجيم نفوذ م.ت.ف. وزيادة القمع العسكري بتفعيل «القبضة الحديدية» في الأرض المحتلة.

المقال مثل القرار

ان وجود هذين الفريقين في الادارة الاميركية، لا يعني انهما يتقاسمانها. وبعبارة أخرى، ان الادارة تتكون من جسم عريض، صقري ومحافظ، ينشط فيه كل من التيارين المذكورين، عندما يتعلق الأمر باسرائيل، وذلك للتأثير في توجه الجسم لدى لحظة اتخاذ القرار.

ولكي نقدّم مزيداً من التوضيح، دعونا نلقي نظرة سريعة على التنافر بين هذين التيارين الأساسيين، كما عكسته التغطية الاعلامية الاميركية. وقد تكون الوسيلة الفضلى لتوضيح الجو الفكري المحيط بالفريق الأول، الاشارة الى موقف جورج بول، الذي استعرض الخيارات المتاحة للولايات المتحدة واسرائيل بصفة خاصة، وحدّدها بأربعة: «الأول، هو استمرار بقاء احتلالها العسكري وزيادة بطشها بسكان الارض المحتلة، كتطبيق عملي لنهج التمييز العنصري؛ والثاني، قيام اسرائيل بتهجير الفلسطينيين الى الدول العربية المجاورة؛ والثالث، بضم الاراضي المحتلة، وما يعنيه ذلك من اختلال في التوازن الديمغرافي في اسرائيل الكبرى، حيث تغدو نسبة العرب أكثر من ٤٠ بالمئة، وهو الخيار الذي رفضه الصهيونيون الأوائل؛ أما الخيار الرابع المعقول، فهو الذي يستلهم مبادىء القرار ٢٤٢، والذي يمنح الفلسطينيين نوعاً من تقرير المصير، ويعجّل في قيام سلام دائم مع العالم العربي، وبالموافقة على اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية». أما دور الولايات المتحدة في دعم الخيار الأخير، فهو في قيامها بدور الوسيط؛ «واذا لم تقم واشنطن بلعب هذا الدور، فان العنف في تلك المنطقة سوف يتفشى، ويتصاعد دخان الحرب من جديد» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٨/١/٢١، ص ٤).

أما هيلينا كوبان، فكتبت: «وضعت الاحتجاجات المتصاعدة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، الحكومة الاسرائيلية أمام خيارات سياسية قاسية. واذا ما استمرت تلك الاحتجاجات والأساليب الاسرائيلية المضادة، كالابعاد، فان الولايات المتحدة سوف تواجه، بدورها، أسئلة صعبة حول موقفها في الشرق الاوسط». وأضافت: «انه على الرغم من كون هذه الاحتجاجات مزعجة ومقلقة، فانها تعطي كل الأطراف فرصة نادرة لمواجهة مشكلة فك الاشتباك الفلسطيني ـ الاسرائيلي في المناطق المحتلة، بطريقة عادلة». وهذه هي الأسباب: «فبالنسبة الى اسرائيل، أظهرت الاحداث، بشكل بارز، التناقض بين استمرار وجود مجتمع يهودي وعادل، والتمسك بالمناطق المحتلة، في آن. وبالنسبة الى الفلسطينيين... [فان] موقفاً تفاوضياً أكثر اعتدالاً سوف يكون مقبولاً الآن من جانب منظمة التحرير الفلسطينية». أما بالنسبة الى ادارة ريغان، «فان الانتفاضة المستمرة تقدم فرصة لاحياء عملية السلام المجمّدة. فالادارة، يمكنها، كخطوة أولى، ان تقوم بعمل حقيقي وليس مجرد تملّق (مثل التصويت الأخير في مجلس الامن)، لمنع اسرائيل من ترحيل المزيد من الفلسطينيين». أما البديل، فهو قاتم، «واذا ما استمرت اسرائيل في أساليبها المدمرة للذات، فانها قد تطيح معها بالمصالح الأمنية الغربية في المنطقة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/١٨، ص ٤).

وفي تعليقين نقديين، هاجمت ماري ماغروري صمت الكونغرس الاميركي على سياسة «القبضة الحديدية الاسرائيلية المخزية»، وهاجمت، كذلك، العنصرية اليهودية ضد العرب، وأضافت: «انه ما دامت اسرائيل تعتمد على المساعدات الاميركية، وخوف السياسيين الاميركيين منها، فانها لن تقتنع بأن التسوية ضرورية» (**مانشيستر غارديان ويكلي**، ١٩٨٨/١/١٧، ص ١٧). أما فلورا لويس، فكتبت: «ان اصرار الولايات المتحدة على حشر هذا الموضوع [الانتفاضة في الارض المحتلة] في اطار الصراع السوفياتي ـ الاميركي في المنطقة... لا يجعلها ترى اختلاف المصالح. وهذا ليس من مصلحتها في شيء... ان الولايات المتحدة لا تستطيع ضمان بقاء اسرائيل بهذه الوسيلة» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ٩ ـ ١٩٨٨/١/١٠، ص ٤).

وبالنسبة الى الفريق الثاني، فان التحدث عن